

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، د. محمد فريجات ، خليفة السليمان

المميز: - مساعد النائب العام / عمان -

المميز ضدهما: - ١ -

- ٢ -

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة استئناف عمان بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ في القضية رقم ٢٠٠٣/٤١٤ المتضمن رد
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للسبب التالي :

اخطأت محكمة الاستئناف بقرارها حيث جاء مخالفاً للقانون والاصول ولم تطبق
القانون على الوقائع الثابتة لديها تطبيقاً سليماً ذلك ان افعال المستأنف ضدهما تشكل كافة
اركان وعناصر جناية الشروع التام بالسرقة خلافاً للمادتين ٤٠١ و ٧٠ من قانون
العقوبات وقد جاء القرار معيباً بفساد الاستدلال والتسبيب .

بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في ختامها
قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة ، نجد ان النيابة العامة احالت بموجب قرار الاتهام رقم ت/١٨٤/٢٠٠٣ تاريخ ١٦-١-٢٠٠٣ المميز ضدتهما ليحاكما لدى محكمة جنايات عمان بجناية الشروع التام بالسرقة خلافاً لاحكام المادتين ٤٠١ و ٧٠ من قانون العقوبات. بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٣ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/١٧٤ توصلت محكمة جنايات عمان الى انه وحوالي الساعة الثامنة من مساء يوم ٦/١/٢٠٠٣ واثاء عودة المشتكي الى منزله وفي احد الشوارع بمنطقة الشميساني كان المتهمان (المميز ضدتهما) يلاحقانه ويسيرا خلفه حتى وصل الى منطقة فندق وفوجئ المشتكي بقيام المتهم يخطف جهازه الخلوي الذي كان يضعه على جنبه وهرب واثاء محاولة المتهم الهرب تمكن المشتكي من الامساك به وعلى اثر ذلك قام المتهم باخراج سكين كانت بحوزته وذلك من اجل تخليص نفسه وتمكن المشتكي من اخذ السكين منه وفي تلك الاثناء توقف المتهم . وقام برمي الهاتف باتجاه المشتكي ولاذ بالفرار الا ان المشتكي استمر بالامساك بالمتهم . الى ان حضر احد رجال الامن العام والقي القبض عليه وان المشتكي قد استعاد جهازه الخلوي بعد ان القاه المتهم على الارض وهرب.

ووجدت المحكمة ان الوقائع المذكورة تشكل جنحة الشروع بالسرقة خلافاً لاحكام المادتين ٤٠٦/١/٧٠ من قانون العقوبات لان واقعة السرقة لم تتم بالتهديد او العنف السابق للفعل بل تمت بطريقة المغفلة وان اشهار السكين لم يكن بقصد تسهيل واقعة السرقة او تهيئتها او لتأمين هرب الفاعلين او الاستيلاء على المال المسروق وقررت تبعاً لذلك تعديل وصف التهمة من جنابة الشروع بالسرقة خلافاً لاحكام المادتين ٤٠١/١ و ٧٠ من قانون العقوبات الى جنحة الشروع بالسرقة خلافاً لاحكام المادتين ٤٠٦/١/٧٠ من قانون العقوبات وادانة المتهمين بهذه الجنحة بوصفها المعدل ومعاقبتهم بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم لكل منهما وتخفيض العقوبة عملاً باحكام المادة ١٠٠ من قانون العقوبات لتصبح حبس كل منهما مدة ثلاثة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتض مساعد النائب العام عمان بهذا القرار فطعن به استئنافاً حيث قررت محكمة استئناف عمان بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٣ في القضية رقم ٢٠٠٣/٤١٤ جناية رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

لم يرتض مساعد النائب العام / عمان بالحكم الاستئنافي فطعن به تمييزاً .

وعن سبب التمييز من ان ما اتاه المميز ضدهما يشكل جنائية الشروع بالسرقة خلافاً لاحكام المادتين ١/٤٠١ و ٧٠ من قانون العقوبات وليس جنحة السرقة خلافاً لاحكام المادتين ١/٤٠٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .
فالثابت لمحكمة الموضوع من بيينة الاثبات :

- ١- ان المميز ضدهما وحوالي الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٠٠٣/١/٦ وفي منطقة الشميساني بعمان تابعا المشتكي لمنزله واقدم المميز ضده على خطف الهاتف الخليوي العائد للمشتكي ولاذ بالفرار فأمسك المشتكي بالمميز ضده عندها التي المذكور بجهاز الهاتف على مقربة من المشتكي وحاول المميز ضده الافلات من المشتكي مستخدماً سكناً كانت بحوزته الا ان المشتكي لم يمكنه من ذلك حتى سلمه لاحد رجال الامن العام.
- ٢- ان واقعة استعمال المميز ضده للسكين لم تكن لتسهيل هروب المميز ضدهما بالهاتف الخليوي وانما كان بقصد النجاء بنفسه .

وحيث ان المسؤولية الجزائية بمقتضى المادة ١/٤٠١ من قانون العقوبات تستلزم توافر العناصر التالية مجتمعة وهي :

- ١- ان تقع السرقة ليلاً.
- ٢- ان تقع بفعل شخصين او اكثر .
- ٣- ان يهدد السارقون كلهم او احد منهم بالسلاح او يتوصل بأحد ضروب العنف على الاشخاص اما :

- أ- لتهيئة الجناية او تسهيلها .
- ب- او لتأمين هرب الفاعلين.
- ج- او للاستيلاء على المسروق.

وحيث ان البيينة التي قنعت بها محكمة الموضوع بما لها من صلاحية تشير الى ان تهديد المميز ضده للمشتكي بالسكين كان بقصد الافلات منه بعد ان ترك المميز ضده الاخر هاتف المشتكي على مقربة منه فإن العنصر الثالث من عناصر المسؤولية الجزائية في المادة ١/٤٠١ من قانون العقوبات قد تخلف وبالتالي فإن الافعال

التي قام بها المميز ضدها تشكل جرم الشروع بالسرقة خلافاً لاحكام المادتين ٤٠٦/١/أ و ٧٠ من قانون العقوبات كما انتهى لذلك القرار المميز مما يتعين معه رد سبب التمييز.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ١٤/١٢/٢٠٢٣ م

عضو _____ و عضو _____ والقاضي المترئس

عضو _____ و عضو _____

رئيس الديوان

دق / ق / أ.ع